النظام التربوي والتعليمي
في المدارس والجامعات العراقية
١٩٧٩ – ٢٠٠٣
دراسة مقارنة مع نوعية التعليم في بعض الدول المتقدمة

الاستاذ المساعد الدكتور احمد جودة جبار

كلية التربية / الجامعة المستنصرية

الملخص

يحتوي هذا البحث على معلومات غاية في الأهمية كون هذه الفترة الممتدة من ١٩٧٩-٢٠٠٣ لم تتناول بالبحث المستفيض من قبل الآخرين .

فقد تناولنا الحياة التعليمية والمنهجية المؤهلة وتأثيراتها السلبية على الطلاب، وكان إهمال المدارس العملية واضحاً في المدارس والمعاهد العراقية وقد انعكس ذلك بصورة واضحة على ضعف الانتاج الوطني ، ولم تستفد من المدارس الأجنبية في الاهتمام بمدارس العمل .

ولاشك في أن المدارس والمعاهد الصناعية كانت السبب في نهضة وتطور الدول المتقدمة ، ولكن في العراق كان التركيز ينصب فقط على مدارس الكلام والشعر والمحفوظات .

وقد ابتعدنا تماماً عن الاهتمام بالجانب العملي والمدارس الصناعية التي أهملت وانقرضت بمرور الزمن .

ولم يستطع وزراء التربية في هذه الفترة الطويلة من النهوض بالواقع التعليمي، وكان جل اهتمامهم منصب على تنفيذ أوامر الجهات العليا التي وضعت البرنامج الخاص بتطوير التربية والتعليم فيما يخدم مصالحها وايديولوجيتها الفكرية.

EDUCATIONAL AND INSTRUCTIONAL SYSTEM AT IRAQI SCHOOLS AND UNIVERSITIES 1979 – 2003

A COMPARATIVE STUDY WITH THE QUALITY OF EDUCATION IN SOME DEVELOPED COUNTRIES

Assistant Prof. Dr. **AHMED J. JABBAR**
College of Education / Al-Mustansiriyah University
(Education - Schools - universities)

Abstract:

The research is contains information an extremely important fact that this period from 1979- 2003 period did not deal with the extensive research of others.

We have taken the educational life and the methodology deferred And the its negative effects on the students, and it was the negligence of educational schools and clear in Iraqi schools and colleges was reflected clearly the weakness of national production have not benefited from foreign schools in interest of schools work.

Undoubtedly that the schools and the industrial institutes was the reason for revival and development of the developed countries, but in Iraq, the focus was solely focused on the speech Schools and poetry and the memorized material.

we move away completely from the attention to the scientific and industrial schools that have been neglected And the have become extinct over time.

Ministers of Education has not been able in this long period of advancement of educational realityand was interested in the position to carry out the orders of higher authorities that put special program to develop education to serve the interests of intellectual and the its ideology.

المقدمة

((سأل الفيلسوف الامريكي وليم جيمس استاذ الفلسفة بجامعة هارفرد الامريكية، لماذا اخترت التدريس قال لأزرع الحب في قلوب ابنائي))

يتبوأ موضوع التربية والتعليم اهمية خاصة لدى جميع الدول المتقدمة كونه يمثل الركيزة الاساس لبناء الانسان المتمدن الذي يستطيع ان يتعايش مع جميع الناس المختلفين معه في المعتقدات الدينية والاجتماعية.

وقد تنبهت الدول المتطورة مبكراً الى أن التعليم يمكن ان يساهم مساهمة كبيرة في رفع الجانب الاقتصادي للبلد، واكدت الحكومة اليابانية بهذا الخصوص ان ٢٦% من من الزيادة في الاقتصاد الياباني يرجع الى نوعية التعليم المتقدم.

واشار زعيم الهند نهرو بأنه ليس هناك من حل لانهاء الازمة الاقتصادية الا بتطوير نظام التربية والتعليم.

ارتأينا ان نكتب في هذا الموضوع الموسوم بعنوان "النظام التربوي والتعليمي في المدارس والجامعات العراقية" في مدته الممتدة من عام ١٩٧٩-٢٠٠٣ كون هذه المدة كانت تحوي على الكثير من الاحداث السياسية والتربوية ، ومن ابرز الاحداث التي جرت في هذه المدة هي الحرب العراقية الايرانية والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق، وقد اثرت هذه الوقائع في مسيرة التربية والتعليم وغيرت من مساره بصورة سلبية.

تطرقنا في هذا البحث من خلال عنوانه الاول الموسوم "دراسة تاريخية مقارنة مع نوعية التعليم في الدول المتقدمة" الى ان الدولة قد ادلجت التعليم لصالح القضايا القومية ولذلك قامت بعسكرت المدارس والجامعات العراقية، وملأت المدارس بمنظمات الطلائع والفتوة، ولقنت الطلبة الشعارات العنصرية والحزبية.

ومنذ عام ١٩٧٩ شهدت بغداد انعقاد ندوة بعنوان "دور التعليم في الوحدة العربية" التي قام بتنظيمها مركز دراسات الوحدة العربية ونقابة المعلمين العراقية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقد شارك في هذه الندوة ٨٠ تربوياً عربيا ببحوثهم التي تركزت في موضوع (التربية من اجل الوحدة العربية) وافتتحت هذه الندوة من قبل الدكتور سعدون حمادي رئيس مجلس امناء مركز دراسات الوحدة العربية.

ودوّنا في هذا البحث بعض المعلومات عن المدارس اليابانية والالمانية والكورية، وكيف وصلوا الى هذه النتائج المذهلة بتطوير الاقتصاد عن طريق العناية بالتعليم والمدارس العملية والتي شكلت العامل الاهم في تطور هذه البلدان بفترات مناسبة. ولا شك في ان المدارس الصناعية كانت السبب الرئيس في النهضة الاقتصادية لهذه البلدان، ولكن في العراق كان التركيز ينصب فقط على مدارس الكلام، وقد ابتعدنا تماماً عن الاهتمام بالجانب العملي والمدارس الصناعية التي اهملت بمرور الزمن.

وابرزنا في هذا البحث موضوعاً في غاية الاهمية الا وهو مسألة اهمال تاريخ العراق في المناهج الدراسية، لذلك لم يعرف الطلاب العراقيون شيئاً عن القوميات المتعددة في هذه البلاد، فضلاً عن محافظاتهم الممتدة من الشمال الى الجنوب وكان جزء من تاريخ العراق يكتب من ضمن تاريخ الوطن العربي واجرينا مقارنة بسيطة مع التعليم في مصر والسعودية والاردن وغيرها.

وتناولنا في العنوان الثاني الموسوم باسم "وزراء التربية في العراق ١٩٧٩-٢٠٠٣" بتدوين تاريخي لاسماء وزراء التربية في العراق ونبذة مختصرة عن حياتهم السياسية والتعليمية.

ولم يستطع ان ينهض هؤلاء الوزراء بنظام التربية والتعليم واعادة بناء المناهج الدراسية بطريقة افضل لاسباب سياسية عديدة لامجال لذكرها في هذا البحث.

وكان المنهج الدراسي العام في العراق معرضاً دائماً لنقد شديد من قبل الهيئات الوطنية التي تعنى بالتعليم، وكانت نقطة الهجوم الرئيسية على هذا المنهاج انه لا يعد الطلاب لشق طريقهم في الحياة العملية باستقلال، وان تأكيده على الجانب النظري قد شل قدرة الشباب على المغامرة في الميادين الاقتصادية، وغذى فيهم روح الاتكال والتواكل.

((لا النظام التربوي ولا المناهج ولا مؤهلات الاساتذة ولا اي شيء اخر في الجامعة يمكن ان يأتي بفائدة ما لم تكن حرية الفكر مكفولة فيها على اوسع نطاق)). تشارلز بيرد

اولا : دراسة تاريخية مقار نة مع نوعية التعليم

في بعض الدول المتقدمة

عرف عن النظام التعليمي في العراق بأنه كان اقوى وافضل النظم التربوية والتعليمية الموجودة في المنطقة قبل ان تمتد اليه معاول الحروب لتقوم بتحطيم القاعدة الاساسية للمجتمع المدني العراقي، وزاد على ذلك التحطيم بمسخ الذات الحضارية للفرد العراقي وتخريب وعيها المعرفي مبتدأ بوعي الاطفال في مرحلة رياضهم الى مرحلة التعليم الاساسي ثم تبعها بتعتيم الرؤية الوطنية السليمة بقطعهم عن تراثهم الحضاري في مرحلة الشباب، أي في مرحلة التعليم الاعدادي وحولها الى عبادة الشخصية في مرحلة التعليم الجامعي.

ان الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها والتي بالامكان تبنيها هي ان اعادة بناء المجتمع العراقي ومؤسساته المدنية وفي المقدمة منها التعليمية والثقافية والذي اندثر الكثير منها لا يتم الا بثورة ثقافية جذرية معاكسة لا تعرف الترهل والتبريرات وتعتمد الجدية والعلمية مستفيدة من تجارب الشعوب التي تخلصت وتحررت من الحكم الدكتاتوري الذي يعتمد الجريمة فقط في بقائه السياسي والاجتماعي والسرقة في بقائه الاقتصادي السلطوي، ثورة ثقافية تعتمد الاسس التربوية الفعالة وتحت قيادة واعية[١].

ان للتربية والتعليم قوة لاعتمادها الافكار، وهذه الافكار تتحول عن طريق العمل الى قوة فاعلة لها قابلية التغيير في مجالات انسانية عديدة ، وعلى هذا لايمكن تغيير حالة من حالات المجتمع المدني التي صنعتها الدكتاتورية التي تعتمد العنف والقسوة[٢] وطلب الامتثال بلا اعتراض الا بنشر الافكار المعاكسة لها بين صفوف الشعب، بين طبقاته وافراده وتكويناته الاجتماعية كافة ، وتدريبهم

على كيفية التخلص من تلك التركة الثقيلة نظريا وعلميا واحلال الافكار الانسانية بدلاً منها وتعليمهم كيفية تحويلها الى عمل وقوة مضادة للافكار البعثية التي اعتمدتها سلطة الاستبداد في بنائها للهرم الدكتاتوري السياسي والاجتماعي والثقافي الذي اقترف انواع الجرائم وبلا حساب في سبيل بقائه في الحكم وعلى هذا وجب على المجتمع الذي تخلص من حكم الطغاة أن يشن ثورة مضادة لبقايا افكار ذلك الحكم المتخلف اي بأجتثاث جذوره من المجتمع المتحرر حديثاً لكي لا تجد تلك الجذور بيئة ملائمة لنموها مرة اخرى وبذلك يمكن خلق ونكوين ثقافة جماهيرية سليمة تعتمد الوعي السياسي الصحيح، ولها القدرة على رؤية مستقبل الوطن السياسي والاجتماعي والاقتصادي عن طريق التطور الطبيعي الذي يعتمد الثقافة العلمية لا ثقافة التملق تلك الثقافة التي اعتمدها بعض المحسوبين عليها من المرتزقة لتزيين صورة الدكتاتور المعتمة والتي أوصلت البلاد والعباد الى الحالة التي يرثى لها.

أعلن النظام البعثي ومنذ اليوم الأول للسلطة شعار غلق التعليم لصالح الحزب ومعناه ان يكون كل معلم وكل متعلم بعثيا من خلال ما يلي:

- عدم قبول غير البعثيين في المعاهد والكليات التربوية والهدف هو تبعيث التعليم. وإجبار الطلاب الى الانتماء للحزب لغرض الحصول على قبول في هذه الكليات والمعاهد.
- تبعيث المناهج وذلك بادخال منهج البعث والتمجيد بالقائد ضمن المناهج المقررة، سمي درس التربية الوطنية لكافة المراحل الدراسية الابتدائية والثانوية وكذلك الجامعات من خلال فرض درس الثقافة القومية والاشتراكية في جميع الكليات والاقسام والجامعات بما فيها الكليات الاهلية.
- استخدام قاعات الدرس في المدارس والجامعات للاجتماعات الحزبية.
- ممارسة النشاط الحزبي اثناء الدوام الرسمي.
- السماح للاجهزة الامنية بدخول المدارس والجامعات ومراقبة الطلبة وخصوصاً في الجامعات وتنسيب ضباط امن لكل كلية وتخصيص عنصر امن لكل مدرسة ثانوية.

ومنذ ان سيطر البعثيون على الحكم في العراق عام ١٩٦٨ بدأوا بشن حملة واسعة النطاق لتخريب الجهاز التربوي في مدارسنا من اجل خلق جهاز تربوي بعثي يهدف الى غسل أدمغة أبنائنا وإشباعهم بالمفاهيم الفاشية، وعبادة الفرد والطاعة العمياء للقيادة البعثية، ومحاربة وقمع أي فكر حر وديمقراطي، وكشف النظام العراقي البعثي عن خططه في البدء بتغيير المجتمع العراقي لخلق جيل بعثي منقاد لمشيئتهم، فحولوا مدارس العراق الى مدارس حزبية جُلَّ همها تلقين التلاميذ الافكار الفاشية من خلال تغيير المناهج الدراسية وبشكل خاص مناهج التربية الوطنية

والتاريخ، ومن خلال عسكرة اطفالنا في ما يسمى منظمات الطلائع والفتوة واشبال صدام الشبيهة بالاساليب التربوية النازية على عهد هتلر (توفي ١٩٤٥) دكتاتور المانيا[٣].

ومن اجل تحقيق هذا الهدف قام النظام البعثي بتغيير كافة الادارات المدرسية التي لا ترتبط به بشكل أو بآخر، وعمل بأقصى جهده على كسب عناصر من صفوف المعلمين لحزبهم مستخدمين شتى الاساليب من تقديم الاغراءات والضغوطات وصولاً الى الزام كل من يعمل في جهاز التعليم بالانتماء الى حزب البعث او ترك مهنة التعليم، بموجب التعليمات التي صدرت عام ١٩٧٨، وقد كان نتيجة ذلك القرار ان ترك العديد من التربويين العمل، وتم نقل الكثيرين منهم الى وظائف كتابية في دوائر اخرى، وتقدم العديد من التربويين الذين كانت لديهم خدمة طويلة في وظيفتهم تؤهلهم للتقاعد بطلب الاحالة الى التقاعد، وأصبحت المدارس تدار من مديري المدارس والمشرفين التربويين الذين لا يتمتع أغلبيتهم الساحقة بالخبرة الادارية ولا بالسلوك التربوي القويم بل كان جُلَّ همهم تنفيذ اوامر حزبهم وممارسة الضغوط على المعلمين لتنفيذ سياسة حزبهم في المجال التربوي، وتقديم التقارير المخابراتية والامنية عن كل من يشك في ولائه لحزب البعث، أو له صلة بأي حزب أو تنظيم آخر، وخلاصة القول أرادوا ان يكون جهاز التعليم مقفلاً لحزب البعث.

وفي ضوء ما تقدم فان الجهاز التربوي الذي يؤدي دوراً خطيراً في تربية أجيالنا، وتوجيههم الوجهة الصحيحة، واشباعهم بالمفاهيم الديمقراطية، بكل جوانبها تطلب منا اليوم العمل وبأقصى سرعة، وبكل ما نستطيع من جهد معالجة هذا الخلل الخطير في جهازنا التربوي اذا شئنا ان نخلق اجيالاً جديدة تؤمن بالديمقراطية وحقوق الانسان، والحرية بكل جوانبها[٤].

ومن اجل تحقيق هذا الهدف الهام الذي نسعى اليه اليوم فان اول ما يتوجب علينا هو تحقيق الاتي

١- العمل على اعداد جهاز تربوي جديد.
٢- إعادة النظر في الجهاز الاداري.
٣- اعادة النظر في جهاز الاشراف التربوي.
٤- اعادة النظر في المناهج الدراسية.

ان عملية الاصلاح تحتاج الى جهود استثنائية جبارة والى رجال يضعون الله والوطن نصب اعينهم من اجل بناء الانسان العراقي الجديد، ان عملية اعادة النظر بالمناهج التعليمية واصلاحها بما يتلائم مع المرحلة الجديدة يحتاج الى رجال مخلصين ومؤمنين بالتغيير[٥].

عندما تسلم صدام حسين (اعدم ٢٠٠٦) الحكم في عام ١٩٧٩ قام بتكملة ما بدأت به قيادات حزب البعث منذ عام ١٩٦٨ والتي عملت منذ ذلك الوقت على كتابة المناهج الدراسية وفق اسس قومية مستوحاة من افكار حزب البعث لتكون بذلك بمثابة الكارثة التي وقعت على المجتمع

العراقي، لقد وضع النظام البعثي كل افكاره القومية في المناهج الدراسية وعلى مدى اكثر من ٣٥ عاماً ووفق برنامج ممنهج يبدأ من رياض الاطفال[٦] مروراً بمراحل الدراسة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية وانتهاءً بالجامعة ولم يقتصر الامر على ذلك، بل تعدى الى الدراسات العليا ولم تسلم منه المناهج العلمية فضلا عن المناهج الانسانية بل حتى وصل الامر الى درس النشيد في الدراسة الابتدائية فقد تعلمنا كلنا وقبل ان نقرأ الحرف ونخطه نشيد (أنا جندي عربي) وبالتالي تخرجت جموع من الاساتذة والسياسيين والاكاديميين وهم معبئوون بالثقافة القومية والثقافة الايدلوجية المختصة بالفكر الواحد والحزب الواحد والفرد الواحد، ولاتزال أثار البعض منهم باقية لحد هذا اليوم لاستمرار هؤلاء الاساتذة بالتدريس بالجامعات العراقية او من خلال المناهج التي وضعوها.

لقد بدأ برنامج حكومة البعث ومنذ اليوم الاول لتسلمهم السلطة بالتركيز على المدارس والجامعات وتلقين الطلبة شعارات الحزب والثقافة القومية ووضعوا شعاراً مركزياً لهم (نكسب الشباب لنضمن المستقبل) وعملوا على تنفيذ هذا الشعار بشكل كامل بدءاً من منظمة الطلائع[٧] ومرورا بالفتوة ومعسكرات تدريب الطلبة والشباب وأنتهاءً بالجيش الشعبي، فقد جعلوا الطالب معبأً منذ اليوم الاول لدخوله المدرسة الى نهاية حياته الدراسية الجامعية، فرفعة العلم يوم الخميس عندما يصطف التلاميذ صباحا ويرددوا شعار الحزب وأهدافه مصحوباً بأطلاق العيارات النارية والتي تترك أثراً سيئاً في نفسية الطفل، وكذلك عن دخول المعلم للصف يقول المراقب قيام فيردد التلاميذ (عاش القائد صدام) وهذا يعد تكريساً لزراعة عبادة الفرد الواحد ويستمر برنامج الحكومة البعثية حتى دخول الطلبة للجامعات وهم يرتدون الزي العسكري ويدرسون تقارير المؤتمرات الحزبية القطرية والقومية وخطابات القائد الضرورة من خلال درس منهجي يدرس في جميع كليات الجامعات العراقية هو (الثقافة القومية) وهو درس يخضع الطالب فيه لامتحان ويمنح درجات حاله حال اي مادة اكاديمية اخرى[٨].

كل هذا يجري في الوقت الذي يتدهور فيه التعليم الابتدائي والثانوي فقد وصلت الامور في اواخر عهد النظام السابق الى ابسط مقومات الدراسة فلا توجد مدارس كافية ولا مقاعد ولا سبورات ولا وسائل تعليم اخرى وقد افترش الطلاب الارض في الكثير من المدارس.

وبلغت خسائر التربية والتعليم اثر الحرب العراقية الايرانية حوالي (٤,٣ مليار دولار) شملت تدمير المدارس والمعاهد ومراكز البحوث ولم يتم خلال اكثر من عقد من الزمن بناء اي مدرسة اضافية او على الاقل ترميم المدارس الموجودة والتي كان الكثير منها آيل للسقوط اضافة الى مشكلة المدارس الطينية في الأرياف[٩].

وازداد عدد المتسربين من المدرسة قبل عام ٢٠٠٣ بسبب الحالة الاقتصادية الصعبة للمجتمع العراقي نتيجة السياسات الخاطئة والحروب التي شنها النظام السابق على دول الجوار مما فرض على الشعب العراقي الحصار الاقتصادي الظالم، حيث بلغ عدد المتسربين من المدارس الابتدائية حوالي ٢٠٠ الف متسرب وذلك في العام ١٩٩٨. وانتشرت ظاهرة الرسوب[١٠] بين طلبة المدارس الابتدائية في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠-١٩٩٠ وذلك للتخلص من الذهاب الى جبهات الحرب المدمرة وهذه الظاهرة نتج عنها اثار سلبية بعيدة المدى ، فهي ادت الى عدة نتائج منها التسرب من المدرسة او ترك المدرسة نهائياً، وخفض القدرة الاستيعابية للصف واكتضاض الصفوف وتخصيص معلمين اكثر وارتفاع كلفة التعليم وفقدان سنة او اكثر من عمر التلميذ دون عائد مثمر[١١].

ولهذا يشكل الرسوب والتسرب ابرز ظاهرتين تؤثران في كفاية النظام التعليمي وخفض الانتاج واهدار الاموال والجهود، بل وحرمان المجتمع ممن يحتاجهم من الاشخاص المؤهلين ، وتبرز ظاهرة الرسوب في دروس معينة وفي الصفين الاخيرين اي الخامس والسادس وبخاصة في مادتي الرياضيات واللغة الانكليزية ، وتميزت نسبة الرسوب في العراق بالنسبة للمرحلة الابتدائية بظاهرة التذبذب، اذ انخفضت هذه النسبة خلال الفترة ما بين ١٩٧٥-١٩٧٩ الى ١١% بعد ان كانت٢٠% خلال الفترة ما بين ١٩٧٠-١٩٧٤، ثم عادت الى الارتفاع خلال حكم النظام الديكتاتوري ما بين عامي ١٩٨١-١٩٨٢، اذ بلغت ٢٣% [١٢].

وفي الوقت الذي تربى فيه التلاميذ في العراق ابان الحكم البعثي على الشعارات الحزبية والهتافات واللباس الزيتوني ومنذ الصباح الباكر الى ان يخرجوا من المدارس افواجاً متسابقين على الباب الرئيسي للمدرسة وكأنهم في سجن، نجد التلميذ الياباني يبدأ يومه الدراسي وهو متشوق للوصول الى المدرسة لكثرة المرفهات والخدمات داخل المدرسة حيث يوجد هناك مواد استماعية متنوعة في المدارس اليابانية منها التمارين والتدريبات الرياضية والموسيقى التي توجد في جميع المناهج الدراسية والتي تضم الغناء والعزف على الآلات وتذوق الموسيقى اليابانية والغربية، وابتداء من الصف الاول الابتدائي يتعلم الطفل كيف يؤدي بعض الاغاني ويعزف بعض المقطوعات الموسيقية [١٣].

وكل الاطفال يستمعون الى الموسيقى اليابانية والغربية الكلاسيكية مثل اعمال باخ. هاندل بتهوفن، شوبرت (١٧٩٧-١٨٢٨م). ويتعلم الطفل الياباني في المدارس الابتدائية الرسم والتلوين وعمل الصور الورقية في الصف الاول الابتدائي وينتهي بصور الحفر الخشبية في الصف الخامس والسادس الابتدائي[١٤].

وبعد كل حصتين يحصل على فترة استراحة لمدة لاتتجاوز عشرين دقيقة يتناول فيها الطفل الياباني وجبة يتم اعدادها داخل المدرسة ثم يبدأ الطلاب بنظافة المدرسة، لأن المدارس اليابانية لا

يوجد فيها عمال للنظافة بل يتولى هذه المهمة الطلاب، وبعدها تتواصل الحلقات الدراسية حتى الساعة الرابعة والنصف عصراً ويذهب الطلاب الى منازلهم من خلال مواصلات اعدت لهذا الغرض حتى صباح اليوم التالي [١٥].

لقد اهملت الحكومة في العراق التعليم الاستثماري الذي يجلب الموارد المالية الى خزينة الدولة، وظل التعليم في العراق لحد هذا اليوم لا يستطيع حتى توفير رواتب الاساتذة من خلال استثماره بعض موارده كتأجير المحلات المحيطة بالجامعة او فتح دورات علمية الى الطلبة باجور معتدلة وسوف تعود هذه الاموال الى ميزانية الجامعة وبالتالي تستطيع هذه الجامعة ان تخفف من العبء الملقى على كاهل الدولة التي تقوم بدفع رواتب الاساتذة.

وأهم موارد الاستثمار هو لتشجيع على فتح المدارس المهنية والصناعية لأن هذه المدارس كانت من الممكن ان توفر ميزانية مالية محترمة الى الدولة من خلال التصدير لكافة المنتوجات الصناعية، التفت الكثير من المفكرين الى أهمية الصناعة في تطور البلدان ولذلك أكدوا على ممارستها حتى السجون، وان فلسفة تحويل السجون الى مصانع يعمل فيها الذين ارتكبوا جرائم لهي من أروع الفلسفات لأنها تجعل هؤلاء المساجين لا يشعرون بالفراغ وثانياً أنها تحولت الى عنصر منتج مفيد للبلد، وقد أشار شبلي شميل (١٨٥٠-١٩١٧) الى الوضع المزري للسجون ومعاناة السجناء منه بينما هو أراد ان تتحول السجون الى مدارس تعلم فيها الصناعات وتهذب فيها الاخلاق وتتحول فيها قوى المجرمين الى منافع والى مستشفيات يعالج فيها المرضى[١٦].

كان من الممكن ان ينجح العراق في تطوير التعليم ليصبح المورد الاقتصادي الاكثر اهمية كما تفعل الدول المتقدمة ولكن الحكومة كان تركيزها على القضايا القومية والحروب ولذلك فشلت.

ولكن اليابان نجحت في تسخير التعليم ليصبح موردا اقتصاديا كبيراً للبلد، اذ ان النمو العظيم للاقتصاد الياباني جاء نتيجة التأكيد الكبير على التعليم المهني والفني وخاصة التعليم المتوسط.

ونظراً لان العراق والدول العربية من الدول النامية فأنهم كانوا ينظرون الى العمل والمدارس المهنية نظره سلبية [١٧]، وقد بات واضحاً جداً ان معظم الاباء يحبذون ان يتجه ابناءهم نحو التعليم الاكاديمي لما يوفره هذا التعليم من منزلة اجتماعية محترمة وهناك من المفكرين من كان يؤكد على التربية غير النظامية التي هي عبارة عن عملية استدراك لمن فاتهم قطار التعليم ودرأ للبطالة والاضطرابات. وقد اكد المفكرون على فكرة ربط التربية بالحياة وانسنة التربية عبر العمل منذ ايام روبرت أوين (توفي ١٨٥٨) الانجليزي في مطلع القرن التاسع عشر ناهيك بتشديد خبراء اليوم على ضرورة اقامة توازن بين التعليم النظري والعلمي والتعليم العام والتقني وعلى اهمية التدريب في مواقع الانتاج[١٨].

ولكن الحكومة في العراق كانت غير ملتفتة الى ترقية نظام التربية والتعليم بطريقة تنافس بها الدول المتقدمة التي بسبب اهتمامها بالجانب العملي واستعمال اليد بصورة مباشرة في عملية الانتاج. وفي الوقت الذي بقي النظام التربوي والتعليمي يركز على الجوانب النظرية واجبار الطلاب على حفظ الاناشيد ودواوين الشعر ولذلك يتخرج الطالب العراقي وهو لا يستطيع ان يجد مهنة واحدة وعندما تسأله ماذا استفدت من هذه السنين الطويلة التي قضيتها في المدرسة يقول لك لا شيء لأنه نسي كل ماكان يقرأه ويحفظه، فالقوانين الفيزياوية والكيمياوية قد ذهبت أدراج الرياح لأنه كان يحفظها بدون ان يمارس عملياً في الاستفادة من هذه القوانين، فالمختبر وحده والعمل اليدوي هو الذي يجعل الطالب يستفيد، وعند تخرج الطلبة يجب ان تكون وظائفهم جاهزة في المصانع الانتاجية، بل يجب ان يكون هناك تنسيق بين طلاب الجامعة المختصين بالكيمياء مثلاً والمعامل الانتاجية الكيماوية[١٩].

ان تطور الاقتصاد الياباني ناتج من اهتمامهم الكبير بالمدارس والجامعات التي تخرج الطلبة وهم يمتلكون المهارات الفنية والمهنية التي تلبي حاجة المعامل والمصانع الانتاجية.

اما في العراق والدول العربية فتخرج جموعاً من الطلبة لا يتذكرون ما تعلموه من المواد الدراسية النظرية والتي غالبا يحفظونها من اجل النجاح فقط. اما في اليابان فيبدو ان العلاقة وثيقة بين التعليم والاقتصاد، اذ توفر الدولة القوى العاملة الفنية اللازمة لاقتصادها بالتنسيق مع طلبة الجامعة، ويجزم اغلب المتابعين بان التطور الاقتصادي الياباني على مر الخمس وعشرين سنة الماضية يعد اكبر دليل على الاسهامات الاساسية التي يمكن للتربية ان تقدمها للتنمية الاقتصادية الوطنية والمنافسة الدولية، وياتي اغلب الخريجين الذين يتم اختيارهم للوظائف الدائمة في الشركات الكبيرة من الجامعات الحكومية، واذا أراد الشخص الحصول على عمل دائم في احد الشركات الممتازة فعليه اولاً ان يلتحق بجامعة ذات مكانة عالية، وعلى ذلك يمكن القول بأن المنافسة في سوق العمل تحولت الى منافسة على الالتحاق بالجامعات[٢٠].

ونستطيع ان نجعل من الجامعات موارد اقتصادية مهمة للبلد ولكن الحكومة العراقية السابقة كانت تخرج الالاف من الطلبة في اختصاصات ثانوية كالعلوم الشرعية والجغرافية والتاريخ وغيرها، واصبح لدينا الالاف من الطلبة وهم عاطلون عن العمل وحتى الذي وفقه الله وعين مدرسا فان الافكار التي يقدمها ليست بمستوى الطموح الانساني ويمكن القول انها افكار متدنية واصبحت بالية لا تلبي الحاجة بارتقاء الطلبة العراقيين.

اما التعليم المهني والصناعي في العراق فقد كان قائماً بصورة غير منظمة وبدون اي تنسيق مع المعامل الانتاجية في البلد. فاغلب الطلبة المتخرجين لا يجدون الوظيفة في المعامل والمصانع الحكومية[٢١] وذلك لان التخطيط مفقود في وزار ة التربية والتعليم لغاية هذا اليوم، ولم تهيأ الاماكن

الخاصة بالخريجين من المدارس الصناعية فيذهب الطلبة يبحثون عن اعمال هي بعيدة جداً عن كل ما تعلموه في المدارس المهنية، وقد بينت احصائيات (جيلان حسين) في اطروحته للحصول على الدكتوراه من جامعة أنديانا سنة ١٩٦٦ بأن ٥٠% من خريجي التعليم المهني بالعراق يعملون في حقول لم يتدربوا عليها. وهذه الارقام تشير بما لا يدع مجالا للشك بأننا مازلنا لا نحسن استثمار مواردنا البشرية[٢٢].

ان التركيز على فتح الدراسات الانسانية وقبول هذه الاعداد الكبيرة من الطلبة في الفترة الممتدة من ١٩٨٦-٢٠٠٣ لم يأت للبلد بأي قفزة في التطور، بل يمكن القول بأن تخريج هذه الاعداد الكبيرة من الطلبة قد شكل ضغطاً اقتصادياً على الحكومة لأن هذه الاعداد تحتاج الى رواتب من خزينة الدول، وهي في الوقت نفسه لاتقدم اي مورد اقتصادي لكونها اختصاصات غير منتجة ولا سيما في العراق والدول العربية.

ان الحكومات السابقة لم تلتفت الى معالجة هذه الزيادات الهائلة باعداد الطلاب في الكليات الادبية، وتركت هذا الموضوع بدون تنسيق بين الاعداد المتخرجة وبين الحاجة الفعلية الى المدرسين، ولاشك في ان اغلب هذه الاعداد الكبيرة والمتخرجة قد بقيت بدون عمل بسبب عدم حاجة المدارس لهذه الجموع وهذا ما جعلهم عاطلين عن العمل.

وكلما ازداد تعداد سكان العراق ازداد عدد العاطلين نتيجة سوء التخطيط في المدارس النظرية التي تخرج كثيراً من الطلبة الذين لا يجيدون اية مهنة[٢٣]. والمعروف بأن الدولة كلما ازداد عدد سكانها كلما ازداد انتاجها، ولكننا في العراق نسير بالطريق المغلوط فكلما ازداد عدد السكان ازدادت الازمة الاقتصادية تدهوراً، فقد ابتدأت دول العالم بمحاولة التخطيط لايجاد موازنة بين زيادة السكان وبين تقوية زيادة الانتاج عن طريق توفير العمل لهذه الاعداد المتزايدة من السكان، فمثلاً ان عدد سكان اوربا قدر بحوالي ٥٣ مليون بين عامي ١٣٠٠-١٥٠٠. ولكن بعض المؤرخين يعتقدون ان عدد السكان في عام ١٥٠٠ كان اقل مما كان عليه في عام ١٣٠٠ وذلك لكثرة الاوبئة والمجاعات والحروب التي تعرضت لها الدول الاوربية في القرنين الرابع عشر والخامس عشر. اما بعد ذلك فقد ازداد عدد السكان في اوربا بصورة واضحة. فارتفع من ٥٣ مليون نسمة في عام ١٥٠٠ الى حوالي ٧٠ مليون في عام ١٦٠٠ ثم بلغ عدد نفوسها ١٠٠ مليون في عام ١٦٥٠ ثم ١٤٠ مليون في عام ١٧٥٠، وهكذا استمر عدد السكان بالزيادة ولكن صحب ذلك تركيز الاهتمام بهذه الاعداد المتزايدة من الناحية العلمية والمهنية[٢٤].

وبسبب ان هذه الجموع العاطلة عن العمل تأكل وتشرب ولاتعطي اي منتوج اقتصادي للبلد ومن المفروض ان يصاحب زيادة السكان زيادة الانتاج وزيادة الاستهلاك في آن واحد لان كل فرد عندما يولد تولد معه يدان ينتج بهما ، هذا وان زيادة الانتاج والاستهلاك معناه زيادة الطلب

وتوسيع التجارة او التبادل التجاري، ولكن نظام الحكم في العراق كان قد عمل ومنذ البداية على عسكرة المدارس، دافعاً بكل امكانياته في هذا الاتجاه، فقد قام بتأسيس كتائب الشباب خلال عام ١٩٦٧ مستثمراً الحس القومي لدى شباب العراق بعد هزيمة حزيران ليقوم بتدريبهم على حمل السلاح في ساحات التدريب ليجعلهم في المستقبل ضحايا في سبيل القضايا القومية وليزداد المجتمع العراقي أيتاماً وأرامل وبالتالي مزيداً من المعاناة.

ان الحروب المدمرة التي خاضها النظام السابق والتي زج الشعب العراقي بكافة شرائحه كان لها أثار مدمرة على البنية الاجتماعية للشعب العراقي وكانت حصة النظام التربوي من هذه الآثار الحجم الاكبر وستمتد الى عقود قادمة وكما يقول ونستون تشرشل (توفي ١٩٦٥) بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (الحرب التي انتهت وضعتنا امام الحرب الاخرى التي بدأت والتي ستكون أشد عنفاً حرب إزالة ما تركته حرب السلاح من آثار)[٢٥].

وهكذا لا تنتهي الحروب او تتوقف مع اعلان الاتفاق والهدنة بل تستلزم حرباً اخرى وهي ازالة اثارها، ولعل النتائج التي تبلغ مرحلة السلام والنتائج غير المنظمة (النفسية منها بشكل خاص) هي الادهى والاشد رغم فداحة النتائج الاخرى اي المنظورة كالخراب والدمار اللذين طالا المدارس والمؤسسات والمصانع والممتلكات الشخصية[٢٦].

لم تكن الحروب وحدها هي التي عانى منها المجتمع او الطلاب في العراق بل كانت اساليب العنف قد انتقلت الى المدارس من خلال ضرب الطلاب وإهانتهم اشد الاهانات بمجرد التقصير عن اداء الواجب الدراسي، ان سياسة الضبط في المدرسة في الدول المتقدمة ولاسيما في المدارس الامريكية[٢٧] تتجه الى اقصاء كل ما يسمى سيطرة او تحكماً او عقوبة تفرض على سلوك الطلبة المذنبين وتكتفي بأن توجه الطالب المسيء وترشده الى تقدير نفسه، وتحمله بوسائل اللطف والحكمة على ان يشعر بالمسؤولية الملقاة على عاتقه كفرد يعيش بين مجموعة من الافراد. صحيح ان الطلاب حفظوا دروسهم بهذه الطريقة ولكن الآثار النفسية لهذا الضرب وهذه الاهانات قد اخذت مأخذها من الطلاب بمرور الزمان بدون ان يلتفت اليها المسؤولون عن التربية والتعليم وهؤلاء المسؤولون شخصوا فقط الايجابيات، واسلوب الشدة الذي قاد الطلاب الى حفظ الدروس واهملوا الجانب النفسي الذي هو اهم بكثير من عملية التلقين والحفظ[٢٨] ويذكر الدكتور شبلي شميل (١٨٥٠-١٩١٧) الذي هومن رواد التربية الحديثة في العالم العربي بأن (عقولاً كثيرة من أذكى العقول ينطفيء نورها كل سنة في المدارس من سوء المعاملة ومقاومة ميول العقل) ويضيف شبلي شميل قائلا:

بما ان المدارس تشبه السجون والتربية ناقصة كذلك واكثر القائمين بها اناس يجهلونها فيعدون العقاب ومعاملة التلاميذ بالخشونة والقساوة من القواعد الاساسية. والحقيقة ان هذا التشخيص ينطبق تماماً على ما كان يحدث في المدارس العراقية[٢٩].

وعانى الطلاب الكثير من مسألة الرسوب بدرس أو درسين وبالتالي ترقين قيد الطالب وغالباً ما كانت الدرجة اوالدرجتين قد رقنت قيود طلاب وأنهت حياتهم الدراسية وبالتالي التحقوا بالخدمة العسكرية والتي بانتظارهم، مما ولدت لدى كثير منهم آثاراً نفسية كبيرة لان البعض من هؤلاء الطلاب كان متيقناً بأنه قد تفوق في الدروس الباقية ولكن هذا الاخفاق بسبب المادة الواحدة او المادتين وبفرق درجات قليلة قد آثر في صحته النفسية الى ابعد الحدود.

ان هذه القوانين الصارمة قد نجحت نوعا ما في تخريج العديد من المعلمين والمدرسين والاطباء والمهندسين ولكن في الوقت نفسه وكما ذكرنا سابقاً خلفت آثاراً نفسية لدى هذه الاجيال اثرت بلا شك في طريقة تعاملهم الانساني مع الآخرين. ولم نجد هذه القوانين الشديدة مع الطلبة المصريين في العهود السابقة. إذ يجيز نظام الامتحانات الذي طبق في مصر في عام ١٩٥٧ نجاح الطالب اذا حصل على ٤٠% من مجموع الدرجات كما يجيز نجاحه اذا رسب في مادة اومادتين مادام حاصلاً على النسبة المقررة. بهذه الطريقة نجح في امتحان الشهادة الثانوية لعام ١٩٥٧ حوالي ٣٤ الف طالب منهم ما يقرب من ١٤ الف طالب نجحوا نجاحاً كاملاً، أما الباقون فقد اخفقوا في مادة او مادتين. وهذا التيسير في صالح الطلاب دون ريب، الا ان الجامعات المصرية لا تقبل الطالب ما لم يكن معدله ٥٥% في فرع العلوم و ٥١% في فرع الاداب كما انها لا تتسع لأكثر من ١٥ الف طالب[٣٠].

ان التوجه القومي الذي تبناه حزب البعث المنحل في العراق قد أهمل تاريخ العراق بصورة واضحة في المناهج الدراسية وركز تركيزاً ممنهجاً مقصوداً على تاريخ (الوطن العربي) مما احدث نقصاً كبيراً في ثقافة الطلاب العراقيين بما يخص وطنهم العراق وشكل خللاً واضحاً بمفهوم المواطنة.

ومنذ عام ١٩٢١دخل العراق مجاميع كبيرة من القوميين العرب الذين قاموا بالتدريس في المدارس العراقية[٣١] وخلال عامي ١٩٣١-١٩٣٢ اضيف الى المدارس الثانوية موضوع جديد وهو (دراسة احوال العراق السياسية والاقتصادية والاجتماعية) ونظراً لوجود العديد من الاساتذة العرب المتأثرين بالفكر القومي فقد حاولوا إثارة بعض اللغط في الاوساط العلمية، ويذكر الدكتور نوري الحافظ مدير المناهج والكتب بوزارة المعارف بأن وزارة المعارف اضطرت في العام ١٩٣٦ الى حذف موضوع احوال العراق المعاصر لاعتقادها بأن هذا الموضوع قد اصبح من المواضيع الحساسة التي أثارت كثيراً من النقاش والجدل والتعليقات[٣٢].

من الغريب جداً ان يثارَ موضوع يخص تاريخ العراق ويوضع في المناهج الدراسية المخصصة للطلاب هذا النقاش ويلغي في نهاية الامر. هذا يعني ان هناك توجه كبير من المسؤولين لجعل الوطن بالدرجة الثانية بعد القومية العربية وهذا ما اصبح واضحاً بعد ذلك لكافة المتابعين وقد ذكر نوري الحافظ كلاماً بهذا الخصوص قال فيه (انه مما لا شك فيه ان الحكومات العراقية المتعاقبة قد وجهت التعليم توجيهاً قومياً عربياً فجاً في قانون المعارف العامة)[٣٣].

ان العقبة الكبيرة التي تواجه بناء العراق وتطوره هو في فلسفة نظام التربية والتعليم[٣٤] التي خرجت الكثير من الشخصيات من ذوي الثقافة المتدنية إنسانياً والذين اصبحوا بمرور الزمن رموزاً يتبؤون المناصب في دوائر لتعليم والوزارات المتعددة. وان الثقافة التي جاء بها هؤلاء لم ترتقي بالمجتمع العراقي لكي يواكب المجتمعات المتطورة إنسانيا، وان كل الفشل السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي مر به العراق جاء نتيجة لانخفاض المستوى الثقافي للمسؤولين عن وزارة التربية والتعليم، فضلاً عن ارتباطهم بسياسة الحكومات السابقة التي قيدتهم ببرامج خاصة لبناء الاجيال في العراق في الوقت الذي يتم تعيين وزير التربية في اليابان عن طريق رئيس الوزراء، ونادراً ما يستمر وزير التربية في منصبه اكثر من عام او عامين، وان المناصب الوزارية تتحرك من حين لاخر في ظل النظام النيابي في اليابان، أما في العراق فالحالة تختلف تماماً، فالذي يجلس على كرسي المنصب يريد ان يبقى الى الابد[٣٥].

ان اليابان بعد الحرب العالمية الثانية غيرت المناهج القديمة التي كانت تعتمد على الطقوس الدينية (الفلسفة الكنفوشيوسية)[٣٦] وتحولت اليابان بعد هذه الحرب العالمية الى انتهاج الاسلوب الغربي في التعليم باعتمادها على البحث العلمي الذي تغدق عليه أموالاً طائلة وتعده استثماراً مضمون الربح وطريقاً لها نحو التقدم والترقي بجانبيه المادي والبشري على حد سواء[٣٧].

تأتي السعودية في المرتبة الثانية عربيا بعد الاردن في انفاقها على التعليم ١,٧% وتليها تونس بـ ٧,٦%، وتعد الاردن من البلاد الفقيرة بالموارد الطبيعية الا انها تاتي في صدارة الدول العربية بالانفاق على التعليم[٣٨].

ان الانفاق على التعليم في العراق والدول العربية لم يجعلنا نرتقي لكي نقترب من الدول المتقدمة لا في الجوانب الانسانية ولا العلمية وظل الفرق شاسعاً بيننا وبين تلك الدول المتحضرة فلا زلنا نستورد كل شيء من هذه الدول بدون ان نستطيع الاعتماد على انفسنا في ذلك، وهنا تستطيع ان تقرر بأن الخطط التربوية والتعليمية في العراق فاشلة، لأننا متى ما استطعنا ان نضع جيلاً من الطلبة يحسن الانتاج بالتنسيق بينه وبين المعامل الانتاجية التي تهيء لهذا الغرض فاننا نكون قد بدأنا الخطوة الاولى في التقدم الى الامام، وتعليم الطلبة بعض المهن الصناعية والمهنية التي يحتاجها البلد هو البداية الصحيحة لبناء دولة قوية وازدهار اقتصادي فقد كانت المانيا تمتلك حوالي

٥٠٠٠ مدرسة ثانوية مهنية يعمل فيها حوالي ٨٠ الف معلم متخصص ويلتحق بها اكثر من ٢,٥٠٠,٠٠٠ طالب [٣٩]، ولذلك ينبغي علينا ان لانتعجب حينما نسمع ونقرأ ونشاهد الانتاج الالماني المتقدم، فالمسألة علم وتعليم وتربية وتدريب والنتيجة اقتصاد متقدم وصناعة تسود العالم. ان المانيا تركز على المدارس العملية اكثر من المدارس والجامعات النظرية، وطلاب التعليم الثانوي المهنية يفوقون في عددهم طلاب التعليم الثانوي العام [٤٠]، ونسبة المدارس المهنية اكثر من المدارس النظرية، الاخرى بفرق ٢٥٠٠ مدرسة. فأين موقعنا من تلك الدول وهل تصح ان تحدث مقارنة بيننا وبينهم او ان نستفيد من تجاربهم وكوادرهم المهنية المتطورة[٤١]؟ وهناك كلمة صينية تخص التعليم تقول (اذا اردت مشروعاً تحصده بعد عام فازرع قمحاً، واذا اردت الحصاد بعد عشرة أعوام فأغرس شجرة واذا اردت حصاد مائة عام فعلّم الشعب) إن التعليم في الدول المتقدمة أصبح ومنذ عقود من السنين يدّر أرباحاً كبيرة الى الدولة فهو يخرج الكوادر الصناعية والفنية التي تنفع البلد بحيث تجعله يعتمد على ابنائه في تصنيع كل ما يحتاج اليه من سيارات وطائرات وسفن بانواعها وكل ما يحتاجه المجتمع، فالتعليم في الدول المتطورة يزيد من اقتصاد البلد، أما في العراق[٤٢] والدول العربية فان التعليم يستهلك من ميزانية الدولة لان رواتب الكوادر التدريسية معتمد اساساً على ميزانية الدولة التي افتقدت تماماً الى التفكير في التخطيط لتأسيس تعليم انتاجي، وأظهرت بعض الاحصائيات ان ما ينفق على رواتب المعلمين والمدرسين والموظفين يأخذ حوالي ٨٦% من ميزانية بعض الدول في المنطقة العربية[٤٣] وهذا يبين وبلا شك الفشل المروع وانعدام التخطيط بوزارات التربية والتعليم. ويعد العراق من الدول التي تدفع من ميزانيتها السنوية رواتب الاساتذة والمدرسين وذلك لان جامعاتنا غير منتجة وغير مرتبطة بالمؤسسات الصناعية.

ان الدراسة العلمية في زيادة الانتاج الزراعي[٤٤] لمدة اربع سنوات يمكن ان يساهم في زيادة الانتاج الزراعي بنسبة ١٠% [٤٥] وهذا الانفاق على تطوير الزراعة هو افضل بكثير من الانفاق على التعليم من اجل غايات سياسية او مذهبية متطرفة وهذا غالباً ما يحدث في الدول النامية، اما الدول المتطورة فانها تنظر للتعليم بانه من اهم الموارد الاقتصادية، ويساهم التعليم سنوياً بنسبة ٩،١٥% من الدخل القومي في كوريا الجنوبية بينما في الولايات المتحدة الامريكية ١٥% واليابان ٣,٣% وتؤمن كوريا الجنوبية والمجتمع بأسره بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التعليم الابتدائي وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في المجتمع.

وفي كوريا الجنوبية هناك بث اذاعي وتلفازي عبر قناة متخصصة تستغرق ست ساعات من البث كل يوم من كوريا لتوفير فرصة التعليم في ثوب تقني تربوي معاصر[٤٦] اما في العراق فقد كانت الساعات تخصص خلال فترة الثمانينيات لبث صور من المعركة التي أثرت نفسياً في عقلية

التلاميذ وهم يشاهدون صور القتل واذلال الاسرى[٤٧] والمدافع والصواريخ وهي تطلق قذائفها بأصوات مرعبة، ويلاحظ الفرق شاسعاً بين ماحدث في الدول المتقدمة من تقدم في نوعية التعليم وبين ما يحدث في العراق في عهد السلطة الحاكمة ما بين ١٩٧٩-٢٠٠٣ فقد حاول رجال السلطة الحاكمة في العراق بعد ان استولوا على كل شيء ان يسدوا النقص النفسي الذي بدؤوا يشعرون به لأن اغلبهم قد جاء من القرى والارياف وهم بدون شهادات عليا وبثقافات ريفية لا ترتقي أبداً لتسلم اي منصب حكومي.

ان الدول المتقدمة اليوم لا تنظر الى الشهادة العلمية التي تحملها بل تنظر الى ما تحمل من افكار ومؤلفات قيمة يمكن ان تنفع المجتمعات بها فشيوخ الخليج العربي لم يحصلوا على الشهادات العلمية ولكنهم رغم هذا اوصلوا بلدانهم الى قمة التطور العمراني بفضل استعانتهم بالخبرات العالمية ولكننا ما زلنا نبحث عن نيل الشهادة بأسهل الطرق، وكان الاولى بنا ان نبحث عن رفاهية شعبنا واصلاح البلاد من هذا الخراب فقاموا بالحصول على الدكتوراه بأي طريقة فسبعاوي التكريتي (توفي في احدى مستشفيات بغداد عام ٢٠١٣ اثر اصبته بمرض السرطان) قرن اسمه بلقب الدكتور بعد حصوله على الدكتوراه في العلوم السياسية على رسالة أعدت له عن الحرب العراقية الايرانية، وصار يطلق عليه منذ ذلك الوقت الدكتور سبعاوي ابراهيم الحسن، ويضيف طالب الحسن (محافظ ذي قار حالياً) في حديثه عن الشهادات التي حصل عليها رجالات السلطة في العراق قائلاً بأن تزامن منح الشهادات بالمجان ترافقت من سيطرة ازلام السلطة على مقاليد الحكم في العراق عام ١٩٦٨، وبدأت تستفحل عندما فسح المجال للرفاق من أعضاء الشعب والفروع في الحزب الحاكم بالشروع لاحتلال مقاعد الدراسة في الجامعة المستنصرية وبالتحديد في كلية القانون والسياسة، فدخل هذه الكلية المعلمون وخريجو اعداديات الزراعة والتجارة والصناعة واصحاب المعدلات المنخفضة من خريجي الدراسة الثانوية، وذلك تمهيداً لاستخدامهم في وظيفة مدير ناحية او قائمقام او محافظ او وزير وغير ذلك من الوظائف التي لا يسمح بالانتساب فيها الا لحملة البكالوريوس في القانون[٤٨] واحتكرت السلطة بعض الكليات منها كلية التربية حتى ان طلاب الكلية كانوا يطلقون الهتافات التي تقول (كلية التربية يا قلعة البعثية) في تظاهرات كانت تجوب بغداد في مناسبات حزب البعث الكثيرة وحصل عدي صدام حسين على شهادة الماجستير من جامعة البكر للدراسات العليا، وتقدم ايضاً الى كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد برسالته الموسومة (عالم ما بعد الحرب الباردة–دراسة مستقبلية) ونال عليها شهادة الدكتوراه بدرجة امتياز في مناقشة علنية حضرها عدد كبير من الرفاق البعثيين، ويذكر طالب الحسن نقلاً عن لطيف يحيى في كتابه (كنت ابناً للرئيس) المطبوع في عام ١٩٩٤ قائلاً: (وكان معظم رجال المخابرات غير متعلمين، ولم يحصلوا على شهادة البكالوريوس بأي شكل من الاشكال لذلك كانوا يسجلون في الكليات الانسانية

مثل كلية الادارة والاقتصاد وكلية القانون والسياسة وعادة ما يكون دوامهم مساءً، ولم تكن هناك صعوبة في الحصول على الشهادة المطلوبة، ذلك لأن الاستاذ بمجرد معرفته بانتساب الطلاب لجهاز المخابرات فان فرائصه ترتعد ويمنحهم الدرجات التي يريدونها حتى من دون ان ينتظم دوامهم)[٤٩] والحقيقة ان المقارنة بين نظم التعليم في العراق وبين الدول المتقدمة مخجلة، وتشعرنا بالالم استماتة رجالات النظام السابق في الحصول على شهادات الدكتوراه بطرق التخويف والارهاب، اذ تمكن المرافق الشخصي لصدام حسين عبد حميد حمود (١٩٥٧-٢٠١٢) من الحصول على شهادة الماجستير برسالته الموسومة (دور المدرسة العسكرية الاسرائيلية في اتخاذ القرارات السياسية) وأغلب مصادر الرسالة كانت من ارشيف الامن العامة، وكان عبد حمود آنذاك برتبة مقدم.

ويذكر لنا طالب الحسن في كتابه حكومة القرية قائلاً بأنه بعد فترة وجيزة اخرى نال عبد حميد حمود الخطاب شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، وهكذا يتدنى الممستوى العلمي الاكاديمي في عراق صدام حسين بعد ان تحكم ابناء القرية في شؤونه كافة[٥٠].

وهكذا تدهورت التربية والتعليم في العراق الى درجة متدنية جداً في الوقت الذي كان فيه العالم يتقدم بخطوات سريعة نحو استثمار التعليم لتحسين الموارد الاقتصادية للبلاد وتمكنت كوريا الجنوبية رغم دخولها العديد من الحروب[٥١] من ان تفعل فعلها وان تجعل من ابنائها قوة منتجة تزود الاسواق بمختلف السلع، مما يعطي أنموذجاً حياً ناطقاً بأن القوة في التربية وأن الغلبة في صراع الحضارات لمن يحسن التربية ويقدرها[٥٢] ولكن اية تربية التي يجب ان يتربى بها المجتمع هل هي التربية التي نشأت في العراق ابان فترات الحكم السابقة ام هي التربية التي قامت في السعودية والاردن الذين يحتلون المراتب المتقدمة في الانفاق على التعليم؟. لقد اثبتت وزارة التربية والتعليم في العراق وغالبية الدول المجاورة فشلها الكبير في قيادة نظام التعليم وتخريج الكوادر التي تنافس الدول المتطورة في كتاباتها وتخطيطها لبناء المستقبل بأحدث الافكار المتنورة.

فلا زلنا في العراق نستورد كل شيء، وتعتبر وزارة التربية هي المسؤول الرئيسي عن هذا الاخفاق التاريخي، فعن طريق بناء النظام التعليمي بأيادٍ اجنبية محترفة يمكن ان ترى بلادنا بعد عقدين من السنين وهي مليئة بالمصانع الانتاجية المرتبطة بالجامعات العلمية التي تزود هذه المصانع بالكوادر العلمية.

وهذا لا يكون الا بواسطة الخبرات الاجنبية التي لها تجربة ناجحة في هذا المجال[٥٣]. ويذكر لنا يهذا الخصوص جورج شهلا بكتابه الحائز على جائزة الدول العربية عام ١٩٥٦ قائلاً بأنه مما يساعد على اعلاء شأن التعليم المهني هو رفع قيمة الاشغال اليدوية في مناهج الدراسة الابتدائية والثانوية ومساواتها بالمناهج النظرية[٥٤]. فالثقافة العلمية لم تعد اقل قيمة من الثقافة النظرية في

هذا العصر. لذلك يجب ادخال الاشغال اليدوية في صلب مناهج التعليم بحيث تشغل النصيب الاكبر من الساعات الدراسية. وعلى هذا النحو يتعلم التلميذ كيف يصلح كرسيه ودراجته ومنضدته وزره الكهربائي اوكيف يحلب بقرته او يعتني بدجاجه ويبني سياجاً لمزرعته او كيف يكتب رسالة على الآلة الكاتبة وغير ذلك من الاعمال النافعة التي كثير ما نحتاج اليها فنقف امامها مكتوفي الايدي، ان الثقافة الحقيقية في نظر العلم الحديث هي مزيج من الدروس النظرية والعلمية معاً. والشاب المتعلم الذي يكره العمل اليدوي ويأنف من تلوث يديه لقضاء حاجاته اليومية وخدمة نفسه وغيره تكون ثقافته ناقصة[٥٥]، وبعد هذا الاستعراض التاريخي للتعليم في العراق وبعض الدول المتقدمة نلاحظ بوضوح ان الحكومات المتعاقبة لم تستطيع الاستفادة من التطورات الاقتصادية التي جذبتها قطاعات التعليم في الدول المتطورة وبالتالي جعل التعليم كقطاع مهم لجذب الاموال وتخريج الكوادر المهنية التي شغلت معظم الوزارات، ليس كموظفين جالسين وراء الكراسي بل كعمال ماهرين على مستوى عال من الثقافة استطاعوا بفترات قياسية ان يجعلوا من القطاعات الصناعية منافذ مهمة للموارد الاقتصادية[٥٦]. ولم يستفد العراق من تجارب الدول الاخرى بمختلف الاصعدة، ففي الوقت الذي كانت فيه اليابان وكوريا الجنوبية وغيرها تتقدمان الى الامام على المستوى التربوي والتعليمي نجد العراق يدخل في حروب طويلة ما بين الفترة من (١٩٧٩-٢٠٠٣) وكانت هذه الحروب على المستوى الخارجي والداخلي، وكان من الممكن ان تستغل الحكومة السابقة طاقاتها ومنشآتها لخير العراق وشعبه[٥٧] ولكنها استغلت هذه القوة وهذه الثروات الهائلة من اجل تقوية السلطة، ووصلت المؤسسة التعليمية الى قمة الانهيار على مستوى المدارس والجامعات وانهارت معها السلطة الحاكمة بتاريخ ٩ نيسان ٢٠٠٣ ونختتم هذا البحث بما ذكره مالك بن نبي (توفي ١٩٧٣) الذي قال (لقد وقفت اليابان من الحضارة الغربية موقف التلميذ ووقفنا نحن منها وقفة الزبون).

ثانياً : وزراء التربية في العراق (١٩٧٩-٢٠٠٣)

١- محمد محجوب الدوري {١٩٧٤/١١/١١-١٩٧٩/٧/١٧}

اصبح وزيراً للتربية في عهد رئيس الجمهورية احمد حسن البكر (توفي ١٩٨٢) في الوزارة البكرية الثالثة ، ينحدر محمد محجوب الدوري من منطقة الدور / صلاح الدين وهو عربي مدني وهو عضو القيادة القطرية لحزب البعث.

اتهم بالتآمر على الرئيس صدام حسين واعدم في ١٩٧٩/٨/٨[٥٨].

٢- محمد محجوب الدوري {١٩٧٩/٧/١٧-١٩٧٩/٧/٢٣}

استمر محمد محجوب الدوري وزيراً للتربية للمرة الثانية في عهد الرئيس صدام حسين.

٣- تايه عبدالكريم {١٩٧٩/٧/٢٣-١٩٧٩/٨/١٢}

عين تايه عبدالكريم وزيراً للتربية وكالة اضافة لوظيفته وزيراً للنفط وذلك بعد اعدام محمد محجوب. وانه خريج كلية التربية / فرع اللغة الانكليزية جامعة بغداد ، وخريج كلية الحقوق / الجامعة المستنصرية. عمل معلماً ومدرساً خلال مسيرته الدراسية ، وبعد عام ١٩٦٨ عين سفيراً للعراق في السودان ثم وكيلاً لوزارة التربية من نيسان ١٩٧٠ وحتى نيسان من عام ١٩٧١ حيث اصبح عضواً في القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ، واصبح وزيراً للنفط بتاريخ ١٩٧٤/١١/١١ ثم عضواً في مجلس قيادة الثورة ، اعفي من مناصبه التي استلمها في حزيران ١٩٨٤.[٥٩]

٤- عبدالجبار عبدالمجيد سلمان {١٩٧٩/٨/٨-١٩٨١/٧/٢٦}

تسلم وزارة التربية في عهد الرئيس صدام حسين، وهو عضو في حزب البعث. اشغل منصب رئيس مؤسسة الثقافة العمالية في سنة ١٩٧٥ ثم عين وكيلاً لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ثم وكيلاً لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي الى حين تعيينه وزيراً للتربية.

٥- عبدالقادر عز الدين {١٩٨١/٧/٢٦-١٩٩١/٣/٢٣}

تسلم وزارة التربية في عهد الرئيس صدام حسين ، ينحدر من اهالي الموصل وهو عضو في حزب البعث.

وبعد هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية وقمع انتفاضة شعبان /آذار ١٩٩١ من قبل النظام العراقي ، قرر صدام حسين اجراء تعديلات وزارية والتخلي عن رئاسة الوزراء واسنادها الى شخصية شيعية هو سعدون حمادي ولكن انتخب طاقم الوزارة من قبل صدام حسين نفسه بدون فسح المجال لسعدون حمادي لاختيار الوزراء[٦٠].

هو تكريتي من اصل حديثي ، عمل في الموصل مدرساً ومدير متوسطة الشرقاط ثم عمل مدرساً مرة اخرى الى سنة ١٩٦٨ حيث عين معاوناً لمدير تربية الموصل وبعد مدة وجيزة عين مديراً للتربية في تلك المحافظة ثم نقل منها في شباط ١٩٧٥ الى وظيفة وكيل وزارة التربية للشؤون الادارية ثم استوزر في ١٩٨١/٧/٢٦ وفي عهده نفذ قانون التعليم الالزامي تنفيذاً جيداً حيث بلغت نسبة الالتحاق في سن السادسة من العمر لجميع الاطفال نسبة ٩٩% كما ان في عهده تحولت دور المعلمين ذات الثلاث سنوات بعد الدراسة المتوسطة الى خمس سنوات ، وجرى التخصص في السنتين الاخيرتين منها فتخرج معلمون ومعلمات ذو اختصاص في اللغة العربية والتربية الاسلامية واللغة الانكليزية والرياضيات والعلوم والتربية الرياضية والفنية كما تأسس في وقته معهد التدريب

والتطوير التربوي الذي يقوم بتدريب المدرسين والمعلمين والادارات التربوية اثناء الخدمة بدورات متخصصة ومبرمجة[٦١].

وقد تميز بمتابعته للتشريعات التربوية وتطويرها باستمرار وقد صدرت قوانين وانظمة في عهده اكثر من اي عهد مضى.

٦- حكمت عبدالله البزاز {١٩٩١/٣/٢٣-١٩٩١/٩/١٣}

اصبح وزيراً للتربية في عهد الرئيس صدام حسين في وزارة سعدون حمادي ، ينحدر حكمت عبدالله البزاز من اهالي الموصل وهو عربي مدني وهو عضو في حزب البعث.

وبعد تدهور الاحوال الاقتصادية في العراق قرر صدام حسين عزل سعدون حمادي وابداله بمحمد حمزة الزبيدي لدوره الكبير في قمع انتفاضة شعبان/آذار ١٩٩١[٦٢].

كان حكمت البزاز مدرساً ثم نقل الى وزارة التربية سنة ١٩٧٠ بوظيفة مدير البحوث التربوية وفي سنة ١٩٧٤ نقل الى مكتب الشؤون التربوية في مجلس قيادة الثورة المشكل برئاسة محمد محجوب ، وفي شباط ١٩٧٥ عين مديراً عاماً للاشراف التربوي وفي سنة ١٩٧٨ عين بمنصب وكيل الوزارة للشؤون الفنية خلفاً للدكتور عصام عبد علي الذي عين رئيساً لجامعة الموصل وفي ايلول ١٩٧٧ احيل الى التقاعد وعمل بعد ذلك مدرساً في كلية التربية بجامعة بغداد ثم اعيرت خدماته الى مكتب التربية لدول الخليج في الرياض وبعدها عاد الى عمله في جامعة بغداد[٦٣].

٧- حكمت عبدالله البزاز {١٩٩١/٩/١٣-١٩٩٣/٩/٥}

استمر وزيراً للتربية في عهد الرئيس صدام حسين وللمرة الثانية على التوالي في التشكيلة الوزارية التي يرأسها محمد حمزة الزبيدي ،وبسبب تدهور الوضع في العراق من النواحي الاقتصادية والاجتماعية قرر صدام حسين اعفاء محمد حمزة الزبيدي وتعيين احمد حسين خضير السامرائي بدلاً عنه[٦٤].

٨- حكمت عبدالله البزاز {١٩٩٣/٩/٥-١٩٩٤/٥/٢٩}

بقي وزيراً للتربية في عهد الرئيس صدام حسين وللمرة الثالثة على التوالي في التشكيلة الوزارية التي ترأسها احمد حسين خضير السامرائي وقد فشلت وزارة السامرائي في حل المشاكل الاقتصادية والامنية مما دفع صدام حسين للتصدي بنفسه للوزارة ولحل الكثير من المشاكل ولاسيما خلافه مع عشائر الجبور والدليم والصراعات العائلية التي كانت تعيشها الاسرة الحاكمة[٦٥].

وهذه هي المرة الثالثة التي يتسلم فيها حكمت عبدالله البزاز وزارة التربية.

٩- حكمت عبدالله البزاز {١٩٩٤/٥/٢٩-١٩٩٥/١١/٦}

استمر وزيراً للتربية في عهد الرئيس صدام حسين في الوزارة الصدامية الثالثة التي الفها صدام حسين نفسه ، وهذه هي المرة الرابعة التي يتسلم فيها حكمت عبدالله البزاز وزارة التربية[٦٦].

١٠- عبدالجبار توفيق محمد {١٩٩٥/١١/٦-١٩٩٧/٨/٢٤}

اصبح وزيراً للتربية في عهد الرئيس صدام حسين في وزارته التي شكلها بنفسه ينحدر عبدالجبار توفيق من اهالي بغداد وهو عضو في حزب البعث.

شغل وظيفة مدير عام المناهج بالوكالة من سنة ١٩٧٦-١٩٧٩ ثم اوفد للعمل في مكتب التربية لدول الخليج حيث عمل خبيراً هناك وفي سنة ١٩٨٣-١٩٨٤ شغل مدير عام مكتب الدكتور سعدون حمادي الذي كان يعمل وزيراً للدولة للشؤون التربوية بعد اعفائه من منصب وزير الخارجية ، وعندما اصبح الاخير رئيساً للمجلس الوطني سنة ١٩٨٤ نقل الدكتور عبدالجبار توفيق الى وظيفة مدير عام في الدائرة التربوية في ديوان الرئاسة ثم اصبح رئيساً لتلك الدائرة الى حين استيزاره في ١٩٩٥/١١/٦[٦٧].

١١- فهد سالم الشكرة {١٩٩٧/٨/٢٤-٢٠٠٣/٤/٩}

تسلم وزارة التربية في عهد الرئيس صدام حسين الذي الف الوزارة بنفسه وقد سقطت هذه الوزارة اثر سقوط نظام صدام حسين بيد القوات الامريكية في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ ، فكان فهد سالم الشكرة اخر وزير تربية في اواخر حكم صدام حسين. كان عضواً بارزاً في الاتحاد الوطني لطلبة العراق ثم اكمل دراسة الماجستير في اميركا وعاد الى العراق حيث تولى منصب رئيس الاتحاد الوطني لطلبة العراق ، وخلال هذه الفترة حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة بغداد ثم عين مديراً في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفي سنة ١٩٩٤ عين مديراً عاماً في العلاقات الثقافية في وزارة التربية وفي سنة ١٩٩٥ نقل الى منصب رئيس الدائرة التربوية في ديوان الرئاسة الى حين استيزاره.

الخاتمة

((لو دققنا النظر بانظمتنا التعليمية لرأينا مأساتنا بوضوح))

علي شريعتي (توفي ١٩٧٧ عمره ٤٣ سنة)

لقد توصلنا من خلال سير هذا البحث في فترته الممتدة من عام ١٩٧٩-٢٠٠٣ الى بعض من الاخطاء والهفوات التي رافقت عمل وزارة التربية والتعليم، وذلك لان الدولة آنذاك قد سخرت التعليم من اجل القضايا القومية والسياسية، وهذا ما اكده الدكتور سعدون حمادي في احدى خطاباته التربوية حيث قال:

((ان الجيل الذي يتعلم في المدارس العراقية من مرحلة الروضة الى الجامعة يجب ان يتلقى ثقافة من شأنها ايقاظ الروح القومية فيه، اي ان تغرس في تفكيره ضرورة الوحدة العربية من اجل تحقيقها بشتى وسائل التعليم والايضاح، ونقطة البداية في ذلك هي اعطاء الجيل معلومات كاملة عن

التاريخ العربي وحغرافية الوطن العربي..)) ولم يتطرق هنا الى الاهتمام بالروح الوطنية بين المكونات العراقية.

وقد فشلت وزارة التربية والتعليم على مدار التاريخ في صهر مكونات المجتمع العراقي من خلال المناهج الدراسية لانه كان من الضروري ذكر القوميات المتعددة للعراقيين في كتاب يحمل اسم تاريخ العراق.

– اثرت الحرب العراقية الايرانية خلال فترة الثمانينيات على انحدار وزارة التربية والتعليم وتراجع بشكل ملحوظ بمستوى الطلاب في المدارس والجامعات العراقية.

وقد سيق الى الخدمة الالزامية كثير من الطلاب الراسبين في الصفوف المنتهية الى جبهات القتال، وقامت الوزارة باضافة خمس درجات فوق معدلات النجاح الى اخوة الشهداء، وقامت الحكومة باطلاق قرار يسمح لأولاد وزوجات الشهداء والمفقودين بالقبول في الكليات والمعاهد العراقية بقرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٥٥١ في ١٩٨٢/١/٩ وقد نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد رقم ٢٩٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/٨/٢٩.

وقد اثرت هذه الحرب والحصار الاقتصادي الذي تلاها في التسعينات على تدهور وتدني نظام التربية والتعليم بشكل كبير.

– اهملت وزارة التربية مسألة التركيز على المدارس الصناعية وتطويرها، وركزت فقط على الاختصاصات الانسانية ولاشك في ان الدول المتقدمة قد نهضت بفضل ارتقاء المدارس الصناعية.

وقد ذكر المفكر الالماني اسوالد شينكلر (١٨٨٠–١٩٣٤) بهذا الخصوص قائلاً بأنه لولا المدارس والمعاهد الصناعية لما استطاع نصف الشعب الالماني ان يعيش، وانتقد بشدة المدارس التي تركز على دراسة اللاهوت واللغة والشعر والنحو.

واختتم حديثه بهذه العبارة التي نحن بامس الحاجة الى تطبيقها في مدارسنا:

((من اراد تعليم الفيزياء او الكيمياء فعليه ان يقضي مدة في كوخ من اكواخ المعامل، ويدرس بنفسه الناحية العملية التي تختلف دائماً عن النواحي النظرية)).

ولم تستفد وزارة التربية من الخبرات العالمية في تطوير المدارس والجامعات العراقية، واستمرت على نفس الوتيرة السابقة في ادلجة المؤسسات التربوية، مما ادى بالتالي الى تراجع خطير في مستوى الطلبة.

الهوامش

(١) وزارة التربية، مجلة التوثيق التربوي، العدد ١٠، بغداد، ١٩٧٤، ص١٥-٣٢.

(٢) سمير الخليل (اسمه الحقيقي كنعان مكية)، جمهورية الخوف، ترجمة احمد رائف، ط٣، القاهرة، ١٩٩١، ص١٤ ومابعدها.

(٣) علاء جاسم الحربي، موقف الرأي العام من النازية وهتلر، جريدة المشرق، العدد٦٢٨، بغداد، ٢٠٠٦.

(٤) جابر عبدالحميد جابر، واحمد خيري كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة، ١٩٧٣، ص٢١.

(٥) محمد لبيب، الاسس الاجتماعية للتربية، ط٢، بيروت، ١٩٨١، ص٦٩.

(٦) نزهت رؤوف الشالجي، التطور التاريخي لرياض الاطفال في العراق، بغداد، ١٩٧٦، ص١٤ ومابعدها.

(٧) منظمة الطلائع في القطر العراقي، وقائع المهرجان الاول للطلائع والناشئة العرب القطر العراقي للفترة من ١٧-٢٧ تموز ١٩٧٩، بغداد، ١٩٨٠،ص١٧٥.

(٨) وزارة العدل، تكريم التضحية والفداء في تشريعات الثورة، بغداد، ١٩٨٣، ص٩ ومابعدها.

(٩) عبدالحسين مهدي عواد، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية، بيروت، ٢٠٠٠، ص٤٠-١٢٧.

(١٠) يساق الى الخدمة الالزامية الطلبة الراسبون في الصفوف المنتهية في الكليات والمعاهد العالية. انظر: الوقائع العراقية، العدد ٨٣٦، ١٩٨١/٦/٢٩.

(١١) للمزيد من التفاصيل مسارع الراوي واخرون، القيم الاجتماعية ومشكلات المجتمع العراقي كما يراه مدرسو العلوم الاجتماعية في مرحلة الدراسة الثانوية في العراق، بغداد، ١٩٦٩.

(١٢) حكمت عبدالله البزاز وآخرون، الرسوب في الخامس الابتدائي في اللغة الانكليزية والرياضيات بحث ميداني، بغداد ١٩٨٩، ص٤٤-٤٦، انظر: وزارة المعارف، منهج الدراسة الابتدائية لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨، بغداد، ١٩٤٨.

(١٣) اسس الشريف محي الدين حيدر (١٨٩٢-١٩٦٧) معهد الموسيقى عام ١٩٣٦ بعد مجيئه الى العراق في هذا العام. وفي عام ١٩٤٩ تغير اسمه الى معهد الفنون الجميلة بعد اضافة قسم المسرح، والشريف محي الدين حيدر من الاسرة الملكية وقد ولد في اسطنبول عام ١٨٩٢ ونشأ فيها وجاء عام ١٩٣٦ الى العراق بدعوة من الحكومة العراقية ومكث في بغداد حتى عام ١٩٤٨.

انظر: حبيب ظاهر العباسي، واقع التربية الموسيقية في المدارس الابتدائية في العراق وسبل النهوض بها، مجلس كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد، ماجستير في العلوم الموسيقية، اشراف د. خالد ابراهيم، بغداد، ٢٠٠٣، ي ١٠-١٦.

(١٤) التعليم في اليابان مشروع مبارك العبدالله المبارك الصباح باشراف الدكتور حسن ابراهيم واخرون، ترجمة سعد عبدالرحمن، وحسين حمدي الطوبجي، الكويت، ١٩٨٧، ص٧٩-٨٠.

(١٥) عبداللطيف بن حسين فرج، نظم التربية والتعليم في العالم، عمان، ٢٠١٠، ص٢٢٩.

(١٦) جون نيف، الاسس الثقافية للحضارة الصناعية، ترجمة الدكتور محمود زايد، بيروت، ١٩٦٢.
للمزيد من التفاصيل انظر: فؤاد صبحي، التخطيط التربوي على مستوى الوطن العربي، القاهرة، ١٩٧٨.

(١٧) في عام ١٩٣٣ جلبت الحكومة العراقية الخبير الالماني الدكتور هرمان سدهون لتنظيم التعليم الصناعي، وخلال الفترة من سنة ١٩٢٥ الى سنة ١٩٤٢ تعاقب على ادار ة ثانوية صناعة بغداد مديران بريطانيان هما المستر ولرون والمستر هجينكس وقد كتب كل منهما عدة مذكرات عن التعليم الصناعي في العراق وكيفية اصلاحه.
وفيما عدا ذلك فقد ورد ذكر التعليم الصناعي في تقرير السيد طه الهاشمي مدير المعارف لسنة ١٩٢٨-١٩٢٩ وفي تقرير مونرو سنة ١٩٣٢ وفي تقرير لجنة العشر سنوات سنة ١٩٤٦ وفي كتاب الدكتور متي عقراوي ورودريك ماثيوس عن التربية في البلاد العربية.
انظر: صالح عبدالله سرية، تطور التعليم الصناعي في العراق، بغداد، ١٩٦٩، ص٦٤-٦٥.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) كان التعليم الصناعي في العراق منذ نشأته يقبل الطلاب من خريجي الدراسة الابتدائية وكانت الدراسة تقسم الى مرحلتين متوسطة واعدادية، وفي سنة ١٩٥٦ انشأت ثلاث مدارس في عانة والسماوة والنجف تقتصر على المرحلة المتوسطة سميت بالمدارس الحرفية. ومناهجها نفس مناهج المرحلة المتوسطة في ثانويات الصناعة، وقد بقي هذا الوضع مستمراً لا يجد الاعتراض الى سنة ١٩٦٠ حيث ظهر اول اعتراض على هذه المرحلة من قبل المستر رومانوف حيث قال انه من الضروري ان نشير الى ان خريجي المتوسطات الصناعية الذين يدخلون الثانويات الصناعية تنقصهم المعلومات النظرية الكافية في الموضوعات العامة، ولذلك فانه راى ان يقتصر القبول على الثانويات الصناعية في المستقبل على خريجي المتوسطات العامة وقد تبعه على هذا الرأي المستر بلويخر.
انظر: حمدي حرب، التربية والتكنلوجيا في معركة التصنيع، القاهرة، ١٩٦١، ص٢٧-٧٧.

للمزيد من التفاصيل انظر: ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢، البصرة، ١٩٨٢.

(٢٠) التعليم في اليابان، المصدر السابق، ص١٤٦-١٤٧.

(٢١) الاصوات التي طالبت بتقوية الاتجاه المهني في المدارس العراقية لم تخفت منذ اول تقرير وضع عن التعليم في العراق، وكان من اول الداعين الى ذلك تقرير موترو فحين تكلم عن المدارس الابتدائية قال :

اما المدارس على ما هي عليه الان فهي مدارس تعليم لا مدارس عمل، مدارس كلام لا مدارس تكوين عادات. وان حركة الاصلاح الاساسية المعروفة في البلدان اللاتينية بأسم المدارس الفعالة وفي البلدان الالمانية بأسم مدارس العمل وفي البلدان الاتكلوسكسونية بأسم التعلم بالعمل لم يظهر لها اثر يذكر في مدارس العراق.

انظر: كاثلين لانكي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حاند الطائي، بغداد، ١٩٦٣، ص٤٠ ومابعدها.

(٢٢) حسان محمد حسان، مدرس مساعد كلية التربية جامعة عين شمس، الاهدار التربوي كمعوق لدور التربية في التنمية في الوطن العربي وقائع وبحوث، بيروت، بلا، ص٢٠١-٢٠٣.

(٢٣) في عام ١٩٥٥ قدم اللورد سولتر تقريره الى مجلس الاعمار وقد ذكر فيه قائلاً :

ان التفكير العربي ميال الى الادب واللغة الا انه بازدياد اهمية العلم والصناعة اصبح غير الصالح لسكان العراق الاقتناع بنظام تعليم لا يهيء جيلاً جديداً حتى يقوم بنصيبه في الخطوط الموضوعة للاعمار.

ومن الضروري ان يرسم رجال التربية في العراق خططهم لاعداد المدارس العملية ولتهيئة انواع ملائمة من الحرف اليدوية المتنوعة ذات العلاقة بالحرف المحلية على قدر المستطاع، ويجب ان يستفاد في ذلك من المواد الرخيصة قدر الامكان.

انظر : احمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق واثره في الجانب السياسي ١٥٣٤-٢٠١١، بغداد، ٢٠١١، ص٣٦٧.

للمزيد من التفاصيل انظر : حكمت عبدالله البزاز، التربية والعمل، بغداد، ١٩٨٤، ص٤٩-٥٤.

(٢٤) عبدالرسول سلمان (استاذ الاقتصاد المساعد-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة بغداد)، معالم الفكر الاقتصادي (الكتاب الاول)، بغداد، ١٩٦٦، ص٤١-٤٢.

(٢٥) انظر : لويس معلوف، المنجد في الاعلام، بير وت، بلا، ص١٧٤.

(٢٦) كريستين نصار، واقع الحرب وانعكاساتها على الطفل – حالة خاصة الطفل اللبناني، بيروت، ١٩٩١، ص٦٥.

(٢٧) لجنة التعليم في الولايات المتحدة الامريكية، تعليم المواطن الامريكي من اجل المستقبل، الرياض، ١٩٨٧، ص ٩٠ ومابعدها.

(٢٨) مجيد ابراهيم دمعة (طالب البعثة العراقية بجامعة ستانفورد كاليفورنيا–امريكا، الانضباط المدرسي وأثره في ادارة التعليم، مجلة المعلم الجديد، الجزء الثاني، المجلد العشرون، بغداد، ١٩٥٧، ص٢٦.

(٢٩) بديع محمود مبارك القاسم، تخطيط برامج التعليم اثناء الخدمة لمعلمي المرحلة الابتدائية في العراق، بغداد، ١٩٧٥، ص١٨–٢٦.

(٣٠) شريف شرف، مؤتمر التعليم الفني والمهني للدول العربية المنعقد في القاهرة من يوم ١٩٥٧/١١/٢٣ الى ١٩٥٧/١٢/٥، مجلة المعلم، ج٢، المجلد ٢١، بغداد، ١٩٥٨، ص١٥٣.

(٣١) غانم وحيد الجبوري، اثر المثقفين العرب في تطور العراق المعاصر ١٩٢١–١٩٤١، الموصل، ١٩٩٥، ص٢٣ ومابعدها.

(٣٢) نوري الحافظ، التعليم الثانوي في العراق، بغداد، ١٩٥٧، ص٢٠–٢١، للمزيد من التفاصيل انظر: محمد جواد رضا، التعليم الثانوي المقارن، بغداد، ١٩٦٦.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٦.

(٣٤) مسارع الرواي، نحو ستراتيجية جديدة للتعليم في العراق، بغداد، ١٩٧٣، ص١٨ وما بعدها.

(٣٥) التعليم في اليابان، المصدر السابق، ص٢٦.

(٣٦) جماعة من المختصين، موسوعة الحضارات القديمة، بيروت، ٢٠١١، ص٢٦٣–٢٧١.

(٣٧) عبداللطيف بن حسين فرج، نظم التربية والتعليم في العالم، المصدر السابق، ص٢٣١.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) محمد الحمداني، المانيا بخير، صحيفة الصباح، العدد، ٥٨٠، بغداد، ٢٠٠٥.

(٤٠) ثيودور ويلهلم وجرهارد كريف، التربية الالمانية الحديثة، مجلة المعلم الجديد، العدد ٣و٤، بغداد، ١٩٣٧.

(٤١) هانز لينجنز وباربارا لينجنز، التربية في المانية الغربية نزوح نحو التفوق والامتياز، ترجمة وتعليق الدكتور محمد عبدالعليم المرسي بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٩٨٧، ص١٩.

(٤٢) للمزيد من التفاصيل عن التعليم في العراق انظر: بديع محمود وجلال ابراهيم، تطور النظام التعليمي في العراق، بغداد، ١٩٩٣.

انظر ايضاً: شعلة اسماعيل العارف، نظام التعليم في العراق، بغداد، ١٩٩٢.

(٤٣) انظر: عبدالكريم بكار، حول التربية والتعليم، دمشق، ٢٠٠١، ص٣٤٤–٣٤٥.

(٤٤) عبدالوهاب مطر الدهري، السياسة الزراعية اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعي، بغداد، ١٩٦٧، ص٢٦-٢٧.

(٤٥) عبدالوهاب مطر الداهري (الاستاذ المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة بغداد)، اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعي، المصدر السابق، ص٢٦-٣٠.

(٤٦) عبداللطيف بن حسين بن فرج، نظم التربية والتعليم في العالم، المصدر السابق، ص٢٧٨-٢٧٩.

(٤٧) المصدر نفسه. كان اسرى الحرب في العصور القديمة غالباً ما يقتلون او يقدمون قرباناً او ضحية للالهة واحياناً كانوا يحتفظون بهم كعبيد وفي العصور الوسطى كان اسرى الحرب احياناً يقتلون او يسوقون كعبيد حتى ظهور المسيحية التي اطلقت القانون الكنسي الذي اكد على ضرورة معاملة الاسرى معاملة حسنة.

(٤٨) طالب الحسن، حكومة القرية، فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت، ج١، دمشق، ٢٠٠١، ص٥١-٥٢.

(٤٩) طالب الحسن، حكومة القرية، المصدر السابق، ص٥٢-٥٣.

(٥٠) المصدر نفسه، ص١٦٨-١٦٩ حاولت كوريا الشمالية في الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٥٣ ضم كوريا الجنوبية تحت سيطرتها، فحصلت الحرب بينهما وقامت الصين بدعم كوريا الشمالية اما الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة فقد وقفوا الى جانب كوريا الجنوبية واسفرت هذه الاحداث عن تقسيم الكوريتين شمالية وجنوبية بضمانة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. انظر: مذكرات حرب الغوار في كوريا ضد اليابان، معهد الابحاث في تاريخ الحرب التابع للجنة المركزية لحزب العمال الكوري، بيروت، ١٩٧٠، ص٨١.

(٥١) لويس معلوف، المنجد في الاعلام، المصدر السابق، ص٢١٦.

(٥٢) عبداللطيف بن حسين فرج، نظم التربية والتعليم في العالم، ص٢١٩.

(٥٣) انظر : اصبحت الالعاب الرياضية في الدول العربية تستقطب المحترفين في كرة القدم والسلة والطائرة وغيرها، وهذا ما جعل مستواها يرتقي في التطور ويواكب الدول المتقدمة، فلا ضير اذن من ان نطبق هذا الاحتراف على الوزارة الاكثر اهمية الا وهي وزارة التربية والتعليم وغيرها من الوزارات حتى نتطور اقتصادياًوعلمياً.

(٥٤) وزارة المعارف، منهج الدراسة الابتدائية لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨، بغداد، ١٩٤٨، ص١١-٢٩.

(٥٥) جورج شهلا وآخرون (استاذ الجامعة الامريكية في بيروت)، الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية، ط٣، بيروت، ١٩٧٢، ص٢٢٣.

(٥٦) اسس مدحت باشا اول مدرسة صناعية في العراق عام ١٨٧١ وقد جمع لها مبالغ طائلة من خلال جمع التبرعات من المدن العراقية استملك بهذه الاموال احدى المدارس الدينية المعروفة باسم المدرسة العلية والتي كان موقعها محل بناية مجلس الامة (محكمة الشعب) وبعد وفاة مدحت باشا اهملت هذه المدرسة ولكن الوالي نامق باشا اهتم بامرها وعمرها واسس بها قسم التجارة لانه كان مولعاً بالتجارة ويحسن صنعتها، وادخل كذلك تدريس الموسيقى حيث جلب لها جوقاً موسيقياً كاملاً من اوربا واصبح عدد طلابها في عهده ١٣٠ طالباً بعد ان انخفض الى ٤٠ طالباً قبله.

وفي عام ١٩٠٦ اصبح مدير هذه المدرسة محمود فهمي المدري وكان خريجوها تفتح لهم ورش صناعية يساعدهم في ذلك ما تجمع لهم اثناء دراستهم من مال وهو حقهم في الانتاج.

وقد استمرت المدرسة على ذلك الى بداية الحرب العالمية الاولى فاستغلت للانتاج الحربي بواسطة خبراء المان وبقي الطلاب فيها عمالاً لا طلاباً ولفظت هذه المدرسة انفاسها الاخيرة مع زوال الدولة العثمانية عام ١٩١٧.

انظر: صالح عبدالله سرية، تطور التعليم الصناعي في العراق، المصدر السابق، ص٥٥٠٥٦.

(٥٧) تواجدت في العراق منشآت – صناعية متعددة كمنشآة القعقاع في اليوسفية ومنشآة حطين وغيرها، وكانت تصنع الكثير من الحاجيات ومنها القنينة البلاستيكية(ماء فرات) والتي كانت تصدر خصيصاً للكويت وبعض الدول الخليجية من مصنع التصفية في منشآة القعقاع، ورجعنا اليوم نستورد كل شيء من الكويت وبعض الدول المجاورة. استغل النظام السابق موارده الاقتصادية وتصنيعه الى قضاياه القومية والعسكرية، ولو سخرها وطورها الى ما ينفع المجتمع لاصبحنا في وضع اكثر تقدماً قياساً بالدول المجاورة.

(٥٨) عبدالكاظم شندل عيسى، التغير الاجتماعي والتعليم في العراق خلال السنوات ١٩٥٨-١٩٩٠، بغداد، ١٩٩٦، ص٥٣ وما بعدها.

(٥٩) وزارة التربية، السياسة التربوية في القطر العراقي ، بغداد، ١٩٩٠، ص٧-١٢.

(٦٠) مجيد خدوري، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي الايراني، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢٠ وما بعدها.

(٦١) مجيد خدوري، المصدر السابق، ص٢٠ ومابعدها.

(٦٢) سعدون حمادي، التعليم في الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص٣٠-٣٦.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) حكمت عبدالله البزاز، التربية والعمل، المصدر السابق، ص١٩.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) المصدر نفسه.

(٦٧) حكمت عبدالله البزاز، المصدر السابق.

المصادر العربية والاجنبية المترجمة

١- ابراهيم خليل احمد، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩-١٩٣٢، البصرة، ١٩٨٢.

٢- احمد جودة، تاريخ التربية والتعليم في العراق واثره في الجانب السياسي ١٥٣٤-٢٠١١، بغداد، ٢٠١١.

٣- التعليم في اليابان مشروع مبارك عبدالله الصباح، اشراف الدكتور حسن ابراهيم واخرون، ترجمة سعد عبدالرحمن وحسين حمدي الطوبجي، الكويت، ١٩٨٧.

٤- بديع محمود وجلال ابراهيم، تطور النظام التعليمي في العراق، بغداد، ١٩٩٣.

٥- بديع محمود مبارك القاسم، تخطيط برامج التعليم اثناء الخدمة لمعلمي المرحلة الابتدائية في العراق، بغداد، ١٩٧٥.

٦- جابر عبدالحميد جابر واحمد خيري كاظم، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، القاهرة، ١٩٧٣.

٧- جورج شهلا واخرون (استاذ الجامعة الامريكية في بيروت)، الوعي التربوي ومستقبل البلاد العربية، ط٣، بير وت، ١٩٧٢.

٨- جون نيف، الاسس الثقافية للحضارة الصناعية، ترجمة محمود زايد، بيروت، ١٩٦٢.

٩- جماعة من المختصين، موسوعة الحضارات القديمة، بيروت، ٢٠١١.

١٠- حبيب ظاهر العباسي، واقع التربية الموسيقية في المدارس الابتدائية في العراق وسبل النهوض بها، مجلس كلية الفنون الجميلة، جامعة بغداد، ماجستير في العلوم الموسيقية، اشراف د. خالد ابراهيم، ٢٠٠٣.

١١- حمدي حرب، التربية والتكنولوجيا في معركة التصنيع، القاهرة، ١٩٦١.

١٢- حسان محمد حسان (مدرس مساعد كلية التربية جامعة عين شمس)، الاهدار التربوي كمعوق لدور التربية في التنمية في الوطن العربي وقائع وبحوث، بيروت، بلا.
١٣- عبدالحسين مهدي عواد، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية، بيروت، ٢٠٠٠.
١٤- فؤاد صبحي، التخطيط التربوي على مستوى الوطن العربي، القاهرة، ١٩٧٨.
١٥- صالح عبدالله سرية، تطور التعليم الصناعي في العراق، بغداد، ١٩٦٩.
١٦- كاثلين لانكي، تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي، بغداد، ١٩٦٣.
١٧- حكمت عبدالله البزاز، التربية والعمل، بغداد، ١٩٨٤.
١٨- كريستين نصار، واقع الحرب وانعكاساتها على الطفل، بيروت، ١٩٩١.
١٩- لجنة التعليم في الولايات المتحدة الامريكية، تعليم المواطن الامريكي من اجل المستقبل، الرياض، ١٩٩٧.
٢٠- غانم وحيد الجبوري، اثر المثقفين العرب في تطور العراق، ١٩٢١-١٩٤١، الموصل، ١٩٩٥.
٢١- عبدالرسول سلمان (استاذ الاقتصاد المساعد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة بغداد)، معالم الفكر الاقتصادي (الكتاب الاول)، بغداد، ١٩٦٦.
٢٢- عبداللطيف بن حسين فرج، نظم التربية والتعليم في العالم، عمان، ٢٠١٠.
٢٣- عبدالوهاب مطر الدهري، السياسة الزراعية اقتصاديات الاصلاح والتعاون الزراعي، بغداد، ١٩٦٧.
٢٤- عبدالكاظم شندل عيسى، التغير الاجتماعي والتعليم في العراق خلال السنوات ١٩٥٨-١٩٩٠، بغداد، ١٩٩٦.
٢٥- طالب الحسن، حكومة القرية فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت، ج١، دمشق، ٢٠٠١.
٢٦- سعدون حمادي، التعليم في الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠.
٢٧- سمير الخليل (اسمه الحقيقي كنعان مكية)، جمهورية الخوف، ترجمة احمد رائف، القاهرة، ١٩٩١.
٢٨- شعله اسماعيل العارف، نظام التعليم في العراق، بغداد، ١٩٩٢.

٢٩- لويس معلوف، المنجد في الاعلام، بيروت، بلا.
٣٠- منظمة الطلائع في القطر العراقي، وقائع المهرجان الاول للطلائع والناشئة العرب في القطر العراقي للفترة من ١٧-٢٧ تموز ١٩٧٩، بغداد، ١٩٨٠.
٣١- مجيد خدوري، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي الايراني،بغداد، ٢٠٠٨.
٣٢- محمد جواد رضا، التعليم الثانوي المقارن، بغداد، ١٩٦٦.
٣٣- محمد لبيب، الاسس الاجتماعية للتربية، ط٢، بيروت، ١٩٨١.
٣٤- مسارع الراوي، نحو ستراتيجية جديدة للتعليم في العراق، بغداد، ١٩٧٣.
٣٥- مسارع الراوي واخرون، القيم الاجتماعية ومشكلات المجتمع العراقي كما يراها مدرسوا العلوم الاجتماعية في مرحلة الدراسة الثانوية في العراق، بغداد، ١٩٦٩.
٣٦- مذكرات حرب الغوار في كوريا ضد اليابان، معهد الابحاث في تاريخ الحزب التابع للجنةالمركزية لحزب العمال الكوري، بيروت، ١٩٧٠.
٣٧- نزهت رؤوف الشالجي، التطور التاريخي لرياض الاطفال في العراق، بغداد، ١٩٧٦.
٣٨- نوري الحافظ، التعليم الثانوي في العراق، بغداد، ١٩٥٧.
٣٩- هانز لينجنز وباربارا لينجنز، التربية في المانيا نزوح نحو التفوق والامتياز، ترجمة وتعليق محمد عبدالعليم المرسي، ١٩٨٧.
٤٠- وزارة المعارف، منهج الدراسة الابتدائية لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨، بغداد، ١٩٤٨.
٤١- وزارة التربية، السياسة التربوية في القطر العراقي، بغداد، ١٩٩٠.
٤٢- وزارة العدل، تكريم الضحية والفداء في تشريعات الثورة، ١٩٨٣.
٤٣- وزارة المعارف، منهج الدراسة الابتدائية لسنة ١٩٤٧-١٩٤٨، بغداد، ١٩٤٨.

الصحف والمجلات

١- وزارة التربية، مجلة التوثيق التربوي، العدد١٠، بغداد، ١٩٧٤.
٢- علاء جاسم الحربي، موقف الرأي العام من النازية وهتلر، جريدة المشرق العدد ٦٢٨، بغداد، ٢٠٠٦.
٣- الوقائع العراقية، العدد ٢٨٣٦، ١٩٨١/٦/٢٩.

٤- مجيد ابراهيم دمعة (طالب البعثة العراقية بجامعة ستانفورد كاليفورنيا امريكا، الانضباط المدرسي وأثره في ادارة التعليم، مجلة المعلم الجديد، الجزء الثاني، المجلد العشرون، بغداد، ١٩٥٧.

٥- شريف شرف، مؤتمر التعليم الفني والمهني للدول العربية المنعقد في القاهرة من يوم ١٩٥٧/١١/١٣ الى ١٩٥٧/١٢/٥، مجلة المعلم، ج٢، المجلد ٢١، بغداد، ١٩٥٨.

٦- محمدالحمداني، المانيا بخير، صحيفة الصباح، العدد ٥٨٠، بغداد، ٢٠٠٥.

٧- ثيودور ولهلهم وجرهارد كريف، التربية الالمانية الحديثة، مجلة المعلم الجديد، العدد ٣و ٤، بغداد، ١٩٣٧.

٨- صحيفة البينة، العدد ١٣٥، بغداد، ٢٠٠٥.